



٢٠١٦/٤/١١

٢٠١٦/٥٥١/٢٥

السادة/ بورصة عمان المحترمين.

عمان - الاردن

الموضوع: البيانات المالية السنوية لعام ٢٠١٥

واحتساب الاسهم الحرة.

تحية طيبة وبعد،،،،،

بالإشارة الى كتابكم رقم ٤٤٥/٦/١ تاريخ ٢٠١٦/٤/٧ وموضوعه اعلاه فاننا نرفق لكم ما يلي :

(١) تقرير تفاصيل احتساب الاسهم الحرة لغاية تاريخه .

(٢) مسودة تقرير مدقق الحسابات الخارجي على البيانات المالية للشركة كما في ٢٠١٥/١٢/٣١ علما بأننا قمنا بتزويدكم بمسودة البيانات المالية بموجب كتابنا رقم ٢٠١٦/٥٠٤/٢٥ تاريخ ٢٠١٦/٣/٣١ حيث لم نحصل بعد على الموافقة النهائية على البيانات المالية من قبل السادة/ ادارة التأمين/ وزارة الصناعة والتجارة والتموين .

راجين التكرم بالاستلام حسب لاصول .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،،،

المهندس / سامر بهاء الدين المظفر

نائب رئيس مجلس الادارة - العضو المنتدب



بورصة عمان
الدائرة الإدارية والمالية
الديوان

١٢ يـ ٢٠١٦

الرقم المتسلسل: ١٨٦٢
رقم الملف: ٩١٠١٩
الجهة المختصة: الادارة العامة



تقرير مدقق الحسابات المستقل

785 16 03

إلى السادة المساهمين
في شركة الأراضي المقدسة للتأمين المساهمة العامة المحدودة
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير حول القوائم المالية الموحدة:

لقد دققنا القوائم المالية الموحدة المرفقة لشركة الأراضي المقدسة للتأمين المساهمة العامة المحدودة والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015 وكل من قائمة الدخل الشامل الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص لأهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية والإيضاحات المرفقة بها.

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية الموحدة:

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ.

مسؤولية المحاسب القانوني المستقل:

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية الموحدة استناداً إلى تدقيقنا، لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وتتطلب منا هذه المعايير الالتزام بقواعد السلوك المهني وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية الموحدة خالية من الأخطاء الجوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة مؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة. إن إختيار تلك الإجراءات يستند إلى اجتهاد المحاسب القانوني بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة سواء الناتجة عن الإحتيال أو الخطأ. عند تقييم المحاسب القانوني للمخاطر يأخذ في الاعتبار نظام الرقابة الداخلي للشركة ذي الصلة بأعداد وعرض القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للشركة. يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية التي قامت بها الإدارة، إضافة إلى تقييم العرض العام للقوائم المالية الموحدة.

في اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء رأينا.

أساس الرأي المتحفظ:

حققت الشركة خسائر متراكمة تجاوزت أكثر من 75% من رأسمالها مما يولد شكاً في قدرة الشركة على الاستمرارية، إن قدرة الشركة على الاستمرارية تعتمد على تنفيذ الخطة المستقبلية المذكورة في إيضاح (40).

الرأي:

برأينا وباستثناء أثر ما ذكر أعلاه، إن القوائم المالية تظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي لشركة الأراضي المقدسة للتأمين المساهمة العامة المحدودة كما في 31 كانون الأول 2015 وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

فقرة توكيدية:

دون التحفظ في رأينا فإنه:

- 1- تجاوزت خسائر الشركة 75% من رأس مال الشركة، وحسب قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 1999 فإنه يجب على الشركة اتخاذ إجراءات محددة لتصويب أوضاعها بما ينسجم مع المادة (41) من قانون تنظيم أعمال التأمين.
- 2- إن نسبة هامش الملاءة لعام 2015 أقل بكثير من النسبة المطلوبة من هيئة التأمين والبالغة 150%.
- 3- بلغت الموجودات الضريبية المؤجلة لعام 2015 مبلغاً وقدره 1,674,443 دينار كما هو موضح في إيضاح رقم (11ب) دون احتساب مخصص مقابله، حيث أن رأي الإدارة والمستشار الضريبي للشركة إمكانية الاستفادة المستقبلية من مبلغه.

تقرير حول المتطلبات القانونية:

عملاً بأحكام قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 والقوانين المعدلة له، فقد حصلنا على المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأداء مهمتنا، كما تحتفظ الشركة بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية وأن القوائم المالية المرفقة والقوائم المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة معها. استناداً إلى كل ما تقدم فإننا نوصي الهيئة العامة المصادقة على القوائم المالية المرفقة بعد الأخذ بعين الاعتبار ما ذكر أعلاه.

عن شركة ابراهيم العباسي وشركاه

أحمد محمد العباسي

إجازة رقم 710

عمان في 1 شباط 2016

تقرير المحاسب القانوني المستقل

785 16 04



إلى المساهمين في

شركة الأراضي المقدسة للتأمين المساهمة العامة المحدودة

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير حول القوائم المالية :

لقد دققنا القوائم المالية المرفقة لشركة الأراضي المقدسة للتأمين المساهمة العامة المحدودة والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2015 وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص لأهم السياسات المحاسبية والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية:

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ.

مسؤولية المحاسب القانوني المستقل:

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية استناداً إلى تدقيقنا، لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وتتطلب منا هذه المعايير الالتزام بقواعد السلوك المهني وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة مؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في القوائم المالية. إن اختيار تلك الإجراءات يستند إلى اجتهاد المحاسب القانوني بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية سواء الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ. عند تقييم المحاسب القانوني للمخاطر يأخذ في الاعتبار نظام الرقابة الداخلي للشركة ذي الصلة بأعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للشركة. يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية التي قامت بها الإدارة، إضافة إلى تقييم العرض العام للقوائم المالية.

في اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء رأينا المتحفظ.

أساس الرأي المتحفظ:

حققت الشركة خسائر متراكمة تجاوزت أكثر من 75% من رأسمالها مما يولد شكاً في قدرة الشركة على الاستمرارية، إن قدرة الشركة على الاستمرارية تعتمد على تنفيذ الخطة المستقبلية المذكورة في إيضاح (40).

الرأي:

برأينا وباستثناء أثر ما ذكر أعلاه، إن القوائم المالية تظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي لشركة الأراضي المقدسة للتأمين المساهمة العامة المحدودة كما في 31 كانون الأول 2015 وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

فقرة توكيدية:

دون التحفظ في رأينا فإنه:

- 1- تجاوزت خسائر الشركة 75% من رأس مال الشركة، وحسب قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 1999 فإنه يجب على الشركة اتخاذ إجراءات محددة لتصويب أوضاعها بما ينسجم مع المادة (41) من قانون تنظيم أعمال التأمين.
- 2- إن نسبة هامش الملاءة لعام 2015 أقل بكثير من النسبة المطلوبة من هيئة التأمين والبالغة 150%.
- 3- بلغت الموجودات الضريبية المؤجلة لعام 2015 مبلغاً وقدره 1,674,443 دينار كما هو موضح في إيضاح رقم (11ب) دون احتساب مخصص مقابلة، حيث أن رأي الإدارة والمستشار الضريبي للشركة إمكانية الاستفادة المستقبلية من مبلغه.

تقرير حول المتطلبات القانونية:

عملاً بأحكام قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 والقوانين المعدلة له، فقد حصلنا على المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأداء مهمتنا، كما تحتفظ الشركة بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية وأن القوائم المالية المرفقة والقوائم المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة معها. استناداً إلى كل ما تقدم فإننا نوصي الهيئة العامة المصادقة على القوائم المالية المرفقة بعد الأخذ بعين الاعتبار ما ذكر أعلاه.

عن شركة ابراهيم العباسي وشركاه

أحمد محمد العباسي

إجازة رقم 710

عمان في 1 شباط 2016